المالية تدشن انتشار نظام إدارة المعلومات المالية والمحاسبية

■ صنعاء/سبأ

قال وزير المالية صخر الوجيه " إن مشروع تحديث المالية العامة هو الوحدة التي تقوم بتنسيق جهود وزارة المالية في تنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجية إصلاح المالية العامة التي تبنتها والمتضمنة توسيع نطاق نظام إدارة المعلومات المالي والمحاسبي /أفيمس/ ليشمل الوزارات والجهات على مستوى السلطتين المركزية والمحلية وكذلك توسيع نطاق وظائفه ليغطي كافة مراحل إدارة الموازنة العامة للدولة ، إعدادا وتنفيذا وتقريرا ، بصورة آلية مما يحسن كفاءتها بجعلها أسرع وأدق ، كما تمكن وزارة المالية من تحقيق مستوى ضبط أفضل عند إدارة تنفيذ الموازنة .

وتوقع وزير المالية في حفل تدشين انتشار نظام إدارة المعلومات المالية والمحاسبية /أفيمس/ أمس بصنعاء أن يسهم تنفيذ النظام بكامل مراحله في تخفيض الكلفة التشغيلية للإدارة المالية على مستوى الدولة كما سيسهم في تنفيذ برنامج وزارة المالية لتعزيز الشفافية عن طريق نشر الموازنة وتقارير تنفيذها على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت والذي يقوم حاليا بنشر الكثير من البيانات المالية .

وقال إن النظام يتم تطبيقه حاليا في تسع عشرة وزارة وجهة حكومية فيما يجري العمل على تجهيز سبع جهات جديدة لتطبيق النظام فيها خلال العام الجاري . وأضاف " يستكمل العمل ليشمل كافة الجهات في السلطتين المركزية والمحلية وكذلك استكمال الربط الآلي مع البنك المركزي اليمني ليتم إرسال واستقبال البيانات المالية آليا بين الوزارة والبنك وذلك بحسب خطة المشروع للسنوات القادمة".

وثمن الوجيه جهود موظفي المشروع والوزارة الذين ساهموا في إنجاح العمل وكذا جهود وإسهامات الأصدقاء في إدارة البنك الدولي ودعمهم المتواصل في مجال إصلاح المالية العامة في اليمن .

من جانبه أوضح قائد فريق البنك الدولي بمشروع تحديث المالية العامة في اليمن أرون اريا أن المشروع تشكل في العام ٢٠١٠م بعد نقاشات مستمرة مع وزارة المالية وبعد تحديد نقاط القوة والضعف في عملها وفي يناير ٢٠١١م بدأ نشاط المشروع إلا أن الأزمة السياسية التي شهدها اليمن تسببت في توقيف نشاط المشروع جراء تعليق البنك الدولي تمويله لليمن .

وقال " لقد حقق المشروع خلال الفترة الماضية الأهداف التي صمم من أجلها ونحن هنا لنؤكد أنه وعلى الرغم من الأزمة التي عاناها اليمن إلا أن العمل سار بشكل جيد .. لافتا إلى أن الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات تعمل على إيجاد نظام لإدارة المشتريات وسيتم ربطه مع أفيمس مما يسهم في تحسين وتعزيز الرقابة المالية وإدارة الأموال العامة وتوفير معلومات مالية دقيقة في وقتها وتعزيز قدرة المؤسسات المسؤولة عن إدارة المشتريات العامة.

منوها بأن وزارة المالية لديها معلومات متكاملة حول الموازنة ، مخصصاتها ، مدفوعاتها المستحقة، النقدية المتوفرة، وكل هذه الأمور مرتبطة بإعداد الموازنة والذي في سبيل تحقيق الشفافية فيها وتمكين الرقابة عليها تم إنشاء نظام إدارة المعلومات المالية والمحاسبية.

من جهته قال المدير التنفيذي لمشروع تحديث المالية العامة غيلان الشايف إن مكونات تتمثل في تعزيز آليات اتخاذ القرار في إدارة الموازنة، وتحسين إدارة أنظمة المعلومات المالية والإدارية، وتعزيز قدرة المؤسسات المسئولة عن إدارة المشتريات العامة والمكون الرابع تعزيز بناء القدرة المؤسسية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لتحسين التدقيق والمراجعة الخارجية.

وأشار إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية والمحاسبية هو النظام الآلي الذي يتم من خلاله إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وإصدار الحسابات الختامية .. مبينا أن هذا النظام هو ثمرة لجهود المسئولين في وزارة المالية وشركائهم من الخبراء والمستشارين الذين بذلوا أقصى جهدهم للاستفادة من نظم المعلومات والتقنيات الحديثة عبر إنشاء نظام يتطابق مع القوانين واللوائح والأنظمة المالية.

وأكد غيلان أن هذا النظام جاء ملبيا لاحتياجات العمل المالي والمحاسبي الحكومي بجميع مراحله ابتداء من إعداد الموازنة العامة للدولة ومرورا بتنفيذ الموازنة وانتهاء بالحساب الختامي للدولة شاملا تفاصيل تلك المراحل على مستوى السلطتين المحلية والمركزية وعلى المستوى العام للدولة .

وأضاف " لقد تم بدء تطبيق النظام في أربع جهات حكومية مركزية في العام ٢٠٠٧م كمرحلة تجريبية ومنذ العام ٢٠١٠م تم البدء بنشر النظام إلى بقية الوحدات حيث تم إضافة خمس جهات إضافية " .. منوها بأن وزارة المالية ممثلة بمشروع تحديث المالية العامة تطمح أن يصل تطبيق النظام إلى ثلاثين جهة و١١ فرعاً مركزياً و١٨ محافظة مع نهاية العام ٢٠١٥م.

إضافة إلى مساعدة المعنيين بعملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة والتقييم في تنفيذ مهامهم وتحسين الاتصال بين مختلف الإدارات والمستويات وسهولة تبادل المعلومات فضلا عن توفير الوقت والجهد في سرعة الحصول على المعلومة وحفظ البيانات لغرض إتاحتها عند الحاجة إليها .

وأشاد غيلان شايف بجهود وإسهامات الأصدقاء في البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الذين أسهموا بشكل مباشر في إنجاح المشروع وتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئ.

حضر التدشين وزراء التخطيط والتعاون الدولي والصناعة والتعليم الفني وحقوق الإنسان والأشغال العامة والزراعة والدفاع ورئيس الهيئة العليا للرقابة على المناقصات و المزايدات ووكلاء وزارة المالية وعدد من مسئولي الجهات ذات العلاقة.

استقرار الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية في مايو ٢٠١٢م

■ ،،خاص/الثورة

سجل إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية استقراراً خلال شهر مايو ٢٠١٢م حيث بلغ تريليونا و٤٦٧ مليار ريال في نهاية مايو ٢٠١٢م .

كما شهد إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية في نهاية ديسمبر ٢٠١١م ارتفاعاً بنسبة ٠,٩ ٪ عما كانت علية في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١١م .

وقالت نشرة التطورات المصرفية أن الودائع ارتفعت إلى ١٣٤٨,٦ مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠١١م من ١٣٣٧,٣ مليار ريال في نهاية أغسطس ٢٠١١م وبزيادة تقدر ب ١٠,٣ مليار ريال .

وكان تقرير حكومي أكد أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي لموارد البنوك إذ تناهز نحو ٨٠,٢ ٪ من جانب الخصوم لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وقد نمت بمتوسط سنوي ١٦,٦٪.

وتظهر البيانات أن الودائع المصرفية نمت بنحو ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٧ ثم انخفضت إلى ١٧,٣ ٪ عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٩٪ عام ٢٠٠٩ ، ومع ذلك فقد ارتفعت القيمة المطلقة للودائع عام ٢٠٠٩ بمقدار ١١٠ مليار ريال لتصل إلى ١٣٤٢,٥ مليار ريال .

٩٢,٥ مليار ريال إجمالي النفقات على السلع والخدمات والممتلكات في الربع الأول

■ ،،خاص / الثورة

بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي على نفقات السلع والخدمات والممتلكات خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م نحو ٩٢ ملياراً و٥٥١ مليون ريال مقابل الربط المعتمد لنفس الفترة والبالغ ١٥٣ ملياراً و٢٢٦ مليون ريال .

وأظهرت وزارة المالية أنه تم تحقيق وفر في هذا البند بنحو ٦٠ ملياراً و٦٧٥ مليون ريال .

ورصدت الحكومة ٦١٢ ملياراً و٩٠٨ ملايين ريال في ٢٠١٢م لنفقات السلع والخدمات والممتلكات . وبلغ إجمالي نفقات السلع والخدمات والممتلكات في عام ٢٠١١م نحو ٤٢٦ مليارا و ٦٦٦ مليون ريال .

وذكرت وزارة المالية أن نفقات السلع والخدمات والممتلكات تجاوزت الاعتماد المرصود لنفس الفترة بنحو ٦٤ مليارا و١٠٧ ملايين ريال .

وبينت أن الاعتمادات المرصودة للعام الماضي ٢٠١١م قدرت بـ ٣٦٢ مليارا و٥٥٩ مليون ريال . ولفتت إلى أن نفقات السلطة المركزية على السلع والخدمات والممتلكات بلغت ٤٠٢ مليارا و١٤١ مليون ريال مقارنة مع الاعتماد المرصود والبالغ ٣٣٣ مليارا و٩٣٢ مليون ريال وبتجاوز يبلغ ٦٨ مليارا و٢٠٩ مليون ريال .

كما بلغت نفقات السلطة المحلية على نفس البند ٢٤ مليارا و ٥٢٥ مليون ريال مقارنة مع الاعتماد المرصود البالغ ٢٨ مليارا و٦٢٧ مليون ريال وبنقص عن الاعتماد بـ ٤ مليارات و١٠٢ مليون ريال .

تدني نمو الدخل القومي وتراجع مستوى المعيشة في اليمن

■ ،،أظهرت دراسة حديثة أن ارتفاع معدل التضخم قد ساهم في تدني متوسط معدل نمو الدخل القومي المتاح الحقيقي، حيث لم يتجاوز ١,٧٣٪ في ظل معدل نمو للسكان ٣٪، وهذا ما يعني تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي من ١٦٧,٥٣٠ ريالاً عام ٢٠٠٥ إلى ١٥٧,٢٠٠ ريالاً بنسبة كلية ٦,٢٪، ومعدل سنوي متوسط ١,٢٦٪.

وأشارت إلى أن الخطة المعدلة استهدفت تحقيق نمو سنوي متوسط في نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي ٢٪. ومما يزيد من حدة وطأة تراجع مستوى المعيشة هو استمرار التراجع في مستوى عدم العدالة في توزيع مستوى الدخل والثروة في المجتمع، وهذا ما تعكسه مؤشرات ارتفاع نسبة الفقر العام إلى نحو ٤٣٪، وزيادة حدة التفاوت بين الفئات الاجتماعية وبين الحضر والريف.

وطالبت بضرورة الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد.

ودعت إلى وضع إستراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية تستقطب العملة الأجنبية .

ونبهت إلى أهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وطالبت بضرورة الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج، ، واستكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاح للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

وشددت الدراسة على أهمية إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة إستراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأوليات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وخلصت الدراسة إلى أهمية تنظيم السوق المحلية بما لا يتعارض مع حرية المنافسة، من خلال مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الإستراتيجية والحرفية وتوسيع وتطوير قطاعات الخدمات الاقتصادية الوطنية في مجالات النقل والتأمين للسلع المصدرة والمستوردة وتطوير قطاع المقاولات المحلي وبيوت الخبرة والهندسة والمحاسبة بما يسمح بخفض المدفوعات على وارداتنا من هذه الخدمات، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة وبالمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى مراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط

بقيمة ٢٤٢ ألف دولار

توقيع اتفاقية لتطوير مستوى معايير جودة المنتجات السمكية في اليمن

■ صنعاء /سبأ

وقعت أمس بصنعاء اتفاقية بين وزارة الثروة السمكية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لتطوير مستوى معايير جودة المنتجات السمكية ورفع القيمة المضافة وزيادة الصادرات السمكية في اليمن بمبلغ ٤٤٢ ألف دولار أمريكي كمنحة مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة الفاو .

ويهدف المشروع إلى تطوير قدرات الصيادين في الحفاظ على جودة الأسماك والأحياء البحرية وتطوير قدرة العاملين في تحضير وصناعة الأسماك وتعزيز جودة الأسماك وتطابقها مع المتطلبات الدولية.

وبموجب الاتفاقية التي وقعها وزير الثروة السمكية المهندس عوض سعد السقطري وممثل منظمة الأغذية الزراعية الفاو فؤاد الدومي في اليمن سيستفيد من المشروع الجمعيات التعاونية السمكية وجمعية مصدري الأسماك، وذلك من خلال تحضير وتجهيز المنتجات السمكية وتسويقها وتحسين وصولها إلى الأسواق المحلية والخارجية وكذا زيادة قدرات مصانع تعليب الأسماك التي يعمل بها عدد كبير من العاملين .

وفي حفل التوقيع أكد وزير الثروة السمكية أهمية تعزيز وتطوير التعاون بين اليمن ومنظمة الفاو في المجال السمكي ..مشيرا إلى ضرورة دعم الصيادين وتطوير مهاراتهم في مجال الاصطياد وتوفير المعلومات السمكية للمنظمة من أجل وضع خطط مشتركة لتعزيز وتطوير التعاون بين اليمن والمنظمة الدولية .

من جهته أوضح ممثل منظمة الفاو استعداد المنظمة تقديم الدعم الفني اللازم للقطاع السمكي في اليمن كونه يعد قطاعاً اقتصادياً واعداً.

حضر التوقيع وكيل الوزارة عبدالله عوض باسنبل والوكيل المساعد لشئون الجودة عبد الرؤوف بن بريك ومدير البرنامج في منظمة الفاو الدكتور محمد نعمان.